

## ملفات رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي

د. أميرة عبد الحليم

خبيرة الشؤون الأفريقية بمركز الأهرام للدراسات  
السياسية والاستراتيجية

### أولاً - إرساء الأمن والاستقرار:

تعد التهديدات الأمنية من أهم التحديات التي تواجه الدول الأفريقية، خاصة مع تداعياتها الخطيرة على التنمية والاستقرار؛ فمن ناحية تنمو الصراعات الداخلية على نحو واسع في عدد من دول القارة، كما تبرز أربعة صراعات مزمنة في الصومال، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وأفريقيا الوسطى، ومن ناحية أخرى، تتعرض دول ومناطق مختلفة من القارة لتهديدات إرهابية غير مسبقة، خاصة في منطقة الساحل الأفريقي.

وتتيح الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٩ فرصاً لتقديم مصر دعماً لدول القارة الأفريقية؛ لإدارة ومنع وتسوية الصراعات، بالاعتماد على ما تمتلكه مصر من خبرات دبلوماسية وقدرات في هذا الشأن. ومن الجدير بالذكر أن مصر حرصت من خلال تحركاتها في القارة الأفريقية خلال السنوات الأربع الأخيرة على تقديم الدعم العسكري والأمني لعدد من الدول، خاصة دول الساحل الأفريقي؛ حيث تنوع الدعم العسكري المصري ما بين التدريب والمنح الدراسية العسكرية، وإنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب لدول تجمع الساحل والصحراء تم افتتاحه في شهر يونيو عام ٢٠١٨.

وفيهما يخص تحقيق الاستقرار في دول القارة الأفريقية، فإنه يرتبط بمراجعة منظومة السلم والأمن الأفريقي (APSA)، تلك المنظومة التي صاغها القادة الأفارقة كجزء من تطوير المنظمة القارية، وتحولها من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في بداية الألفية الثانية، وبها يشمل هذا

بعد اختيار مصر لرئاسة الاتحاد الأفريقي خلال عام ٢٠١٩ مؤشراً مهماً على نجاح الجهود التي تبذلها الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٤ لاستعادة مكانتها وحماية مصالحها الحيوية في القارة الأفريقية. وعلى الرغم من أن هذا الاختيار يمثل فرصة تاريخية لتأكيد القدرة المصرية على الانخراط في القارة، والمشاركة في معالجة العديد من الأزمات التي تعاني منها شعوبها، إلا أن الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي تحمل في طياتها الكثير من التحديات التي تتطلب الاهتمام من جانب الحكومة المصرية. فمن ناحية، تستدعي تلك الرئاسة ضرورة تحديد المصالح المصرية في القارة الأفريقية، وكذلك الإمكانيات، والطاقات التي تمتلكها الدولة، والحكومة المصرية بوزاراتها المختلفة للاعتماد عليها في التحرك داخلياً في أفريقيا. ومن ناحية أخرى، تتطلب هذه الرئاسة توضيح الاحتياجات، وتحديد الأزمات الأفريقية، وكذلك الطموحات الأفريقية (مثل أجندة ٢٠٦٣) وما يمكن أن تقدمه مصر من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي لأشقائها في القارة الأفريقية.

ومن خلال الموازنة بين الإمكانيات، والمصالح المصرية، والاحتياجات، والطموحات الأفريقية، تبرز مجموعة من الملفات التي يمكن أن تتولى مصر إدارتها خلال عام ٢٠١٩، والتي تسعى المحاور التالية التعرف على أهمها. مع توضيح ما تحمله تلك الرئاسة من فرص أمام المصالح المصرية على المستويين الإقليمي والدولي، وما يمكن أن تحققه مصر من احتياجات للدول الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار الطموحات والتحديات التي يمكن أن تواجه مصر في إدارتها لتلك الملفات.

وفي إطار الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي، وما تمتلكه الحكومة المصرية من خبرات واسعة في العديد من المجالات الاقتصادية والتنموية، وكذلك شركات القطاع الخاص المصرية، يمكن تقديم الكثير من الدعم للتنمية في القارة الأفريقية، وخاصة في مجالات تمهيد الطرق، وتعبيد السكك الحديدية، والمساعدة في توفير إمدادات المياه النظيفة، وتطوير الموانئ المحورية الأفريقية، وتعزيز ربطها مع خطوط الملاحة الدولية؛ حيث يتماهى هذا التوجه مع الطموحات الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في القارة، والتي تدعمها أجندة ٢٠٦٣. ويرتبط الدعم المصري للحكومات الأفريقية لتوفير إمدادات المياه النظيفة للسكان، بالخبرات المصرية في مجال الموارد المائية، لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، ومواجهة حالات الجفاف والفيضانات في القارة، ودعم قدرات الدول الأفريقية للتكيف مع التغيرات المناخية، وغيرها من التهديدات المفاجئة التي تؤثر على معيشة السكان في القارة.

كما تحتاج القارة الأفريقية إلى دعم مصري في مجال تطوير الإنتاج الزراعي، فعلى الرغم مما تتمتع به القارة من وفرة في الموارد المائية وأراض خصبة شاسعة، فإن أفريقيا تستورد من الخارج ٨٠٪ من احتياجاتها من الغذاء، وتنفق ٧٠ مليار دولار سنوياً لشراء المواد الغذائية الأساسية؛ نظراً لمعاناة القارة من عدم توافر الدعم الحكومي اللازم للمزارعين (حيث يعمل في قطاع الزراعة أكثر من نصف سكان القارة) فضلاً عن افتقاد القارة الأفريقية للأسواق المتطورة، والتكنولوجيا الزراعية في بعض مناطقها.

ومن المتوقع أن تتضاعف الاستثمارات المصرية في القارة الأفريقية خلال السنوات القادمة في ظل حوافز الاستثمار التي تقدمها الحكومة المصرية للاستثمار في القارة، ومن بينها إنشاء صندوق ضمان مخاطر الاستثمار الذي أعلن عنه الرئيس عبدالفتاح السيسي في ختام المنتدى الثالث للاستثمار في أفريقيا، والذي انعقد في شهر ديسمبر عام ٢٠١٨ في مدينة شرم الشيخ. وتبلغ الاستثمارات المصرية في أفريقيا ٧,٩ مليار دولار موزعة على ٦٢ مشروعاً تشمل قطاعات البناء والتشييد، والمواد الكيميائية، والتعدين، والمستحضرات الطبية والدوائية، والاتصالات، والمكونات الإلكترونية، والخدمات المالية.

وتعمل الوزارات المصرية المختلفة على طرح خططها لتدعيم التواجد المصري في أفريقيا، عن طريق زيادة الاستثمارات، ودعم الشراكة بين الشركات المصرية، وعدد من الشركات التابعة لدول إقليمية مثل دول الخليج العربي، وكذلك الشركات الدولية، وزيادة معدلات الصادرات

التحول من تفعيل لدور المنظمة في الصراعات، والأزمات الأمنية التي تواجه مناطق ودول مختلفة في القارة. إلا أن هذه المنظمة، وعلى الرغم مما مثلته من تطور كبير للأدوار الأمنية للاتحاد الأفريقي تواجه العديد من المشكلات في ظل التغيرات المتلاحقة التي شهدتها بيئة الصراع في القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة، والتكوينات الأمنية الجديدة التي ظهرت في القارة كانعكاس للتحديات الأمنية، مما يدفع نحو ضرورة تطوير هذه المنظمة بما يتناسب مع هذه التغيرات، وبما يحقق الاستقرار والأمن بين ربوع القارة.

كما تعد أزمة اللاجئين والنازحين من أهم التحديات التي تواجه قضايا الأمن والسلم في أفريقيا؛ حيث أسفرت الصراعات، ونمو ظاهرة الإرهاب عن تضاعف أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً خلال السنوات الأخيرة، مما حمل أعباء خطيرة على عاتق الدول والشعوب الأفريقية، فوفقاً لبيانات الأمم المتحدة فإن البلدان النامية ومعظمها في أفريقيا تستقبل ما يقرب من ٨٠٪ من اللاجئين في العالم، فضلاً عن وجود 15 ألف نازح يومياً داخل أفريقيا.

وقد أعلن القادة الأفارقة خلال القمة الأفريقية الأخيرة في نواكشوط (في منتصف عام ٢٠١٨) أن قضية العام للاتحاد الأفريقي ستكون قضية «اللاجئين والعائدون والمشدون داخلياً في أفريقيا»؛ حيث يصادف عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، والتي تحكم الجوانب المختلفة لمشكلات اللاجئين.

#### ثانياً- التنمية الاقتصادية:

تمثل التنمية أحد المداخل المهمة لتحقيق الاستقرار بين أرجاء القارة الأفريقية، وعلى الرغم مما حققته دول القارة من بعض التقدم في مؤشرات التنمية، ومن بينها أهداف الألفية للتنمية، إلا أن القارة الأفريقية لا تزال تجمع بين العديد من المتناقضات، من أهمها، حالة الوفرة الكبيرة في الموارد الطبيعية، وكذلك مزايا الموقع الجغرافي، والتواصل مع قارات العالم المختلفة، ويقابل هذه الحالة وجود أعلى معدلات للفقر بين سكان القارة الأفريقية، وتراجع هائل في مؤشرات التنمية في العديد من دولها، وخاصة في القطاعات الحيوية، مثل الوصول إلى المياه النظيفة، والكهرباء، والصرف الصحي، وتطوير البنية التحتية، وشبكات الاتصالات. ومن الجدير بالذكر أنه يوجد أكثر من ٦٠٠ مليون مواطن لا يحصلون على الكهرباء في أفريقيا، وما يقرب من ٣٥٪ من السكان لا يمكنهم الوصول إلى الطرق، ولا يمكنهم تحمل تكاليف السفر جواً، وتتنافس العديد من القوى الدولية، وفي مقدمتها الصين على تكثيف استثماراتها في أفريقيا في هذه المجالات.

المصرية إلى السوق الأفريقي، والتي لا تتعدى حاليًا ١٪ من واردات أفريقيا. كما يرتبط التقارب المصري مع الدول الأفريقية على المستوى الاقتصادي باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة التي تشمل القارة بأكملها، وبدأت مصر في المشاركة في تدشين هذه المنطقة في عام ٢٠١٥ باستضافتها لمؤتمر التكتلات الاقتصادية الثلاثة (الكوميسا - تجمع شرق أفريقيا - السادك).

### ثالثاً- إصلاح المنظمة القارية:

على الرغم من أن نشأة الاتحاد الأفريقي في شهر يوليو عام ٢٠٠٢ مثلت تطوراً مهماً في مجال المنظمات الإقليمية، وخاصة في ظل ما تضمنه القانون التأسيسي للاتحاد من مواد تؤكد على قدرته على التدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل شروط محددة، وتكوينه لجهاز أمني يختص بإدارة ومنع وتسوية الصراعات في القارة. إلا أن الاتحاد الأفريقي في إطار عمله، وتنفيذ خطته وطموحاته يواجه العديد من التحديات التي تتطلب إصلاحات مالية، ومؤسسية ضرورية لتفعيل دور المنظمة القارية، وقد أدرك القادة الأفارقة هذا الأمر من سنوات وظهرت مبادرات لتحقيق بعض الإصلاحات كان من بينها المبادرة التي أعدها الرئيس الرواندي بول كاجامي، واعتمدها القمة الأفريقية في شهر يوليو عام ٢٠١٦ والتي تضمنت العديد من محاور الإصلاح التي يحتاج إليها الاتحاد.

### خامساً - دعم الشباب والمرأة الأفريقية:

تعد قضايا الشباب والمرأة من الملفات المهمة التي يمكن أن تمثل مدخلاً جيداً لتطوير التقارب المصري مع الدول الأفريقية، خاصة خلال عام ٢٠١٩، في ظل رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي وما تتيحه هذه الرئاسة من فرص لتبني استراتيجيات وقرارات لدعم مختلف الفئات في المجتمعات الأفريقية، وخاصة الشباب.

حيث يعاني الشباب في أفريقيا من انتشار البطالة الناجمة عن فشل برامج التنمية وانتشار الصراعات والتحديات في أجزاء واسعة، وكذلك تراجع قدرات هذه الفئة العمرية؛ نتيجة لانتشار الأمية، واعتماد العديد من السكان في أفريقيا على الحرف التقليدية وفي مقدمتها الزراعة. كما تعاني المرأة الأفريقية هي الأخرى من مشكلات عديدة، خاصة في مناطق الصراع.

وبذلك يمكن للحكومة المصرية أن تطرح مبادرة لدعم الشباب، والمرأة، وكذلك الطفل في أفريقيا خلال عام ٢٠١٩، على أن تتضمن هذه المبادرة مجموعة من الالتزامات على الدول الأعضاء في الاتحاد لتنفيذها خلال هذا العام.

### خاتمة

تمثل الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي فرصة حقيقية لتدعيم المصالح المصرية على المستويين الإقليمي، والدولي فمن ناحية، تعد هذه الرئاسة فرصة لتوضيح ما تمتلكه مصر

كما يمكن أن تقدم مصر تصوراً جديداً لتطوير عمل الاتحاد الأفريقي، من خلال طرح حلول لعدد من المشكلات التي تعيق عمل المنظمة، ومن أهمها التداخل في الاختصاصات بين بعض أجهزة الاتحاد مثل؛ مجلس السلم والأمن ومفوضية الاتحاد، وكذلك بين أجهزة الاتحاد، والتنظييم الإقليمية الفرعية (RECs) حيث تنعكس هذه المشكلات على قدرة الاتحاد على التدخل لمنع بعض الصراعات.

### رابعاً - تعزيز الهوية الثقافية الأفريقية:

تمثل الأبعاد الثقافية محوراً رئيسياً في تدعيم الاندماج المصري في القارة الأفريقية، فقد عانت الشعوب الأفريقية لسنوات طويلة من المحاولات الخارجية لطمس الهوية الأفريقية، وتجاهل الميراث الحضاري الهائل الذي تتمتع به هذه القارة التي تتميز بالتنوع الاثني واللغوي والديني، واحتضنت أراضي دولها العديد من الحضارات.

الدولية على التواصل مع القوى الرئيسية في القارة الأفريقية، ومن ثم سوف يكون لمصر دور كبير في دعم المصالح الأفريقية الدولية، وبما ينعكس على دور مصر الدولي.

ولذلك على الحكومة المصرية أن تقدم استراتيجية شاملة للتقارب مع الدول الأفريقية، على أن تتضمن هذه الإستراتيجية تقدير للاحتياجات، والطموحات الأفريقية، ويتضح في إطارها الإمكانيات، والقدرات المصرية لإدارة مصالح القارة الأفريقية خلال عام ٢٠١٩، وكذلك تقديم بعض المبادرات لمواجهة التحديات التي تعاني منها القارة، والمنظمة القارية لتنفيذها خلال السنوات المقبلة.

من قدرات مختلفة لا تعلمها العديد من الدول الأفريقية، وبما ينعكس إيجابياً على المصالح الحيوية المصرية وكذلك المصالح الأفريقية؛ خاصة وأن دول القارة الأفريقية تعاني من نمو المنافسات الخارجية على أراضيها، والتي تحمل مخاطر وتهديدات جوهرية في كثير من الأحيان للاستقرار والأمن في دول القارة.

ومن ناحية أخرى، يتوقع أن تنعكس الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة المصرية على تأكيد الهوية الأفريقية لمصر، وكذلك يسهم الانخراط المصري في القارة في دعم مكانة ومصالح مصر الدولية؛ خاصة مع حرص القوى والمنظمات